أثر ظاهرة موقع الكلمة في الجملة

أ.م.د سيرين حسين كاظم تاج الدين
قسم اللغة العربية، كلية التربية الاساسية، جامعة المثنى (العراق)
sirin.hussein@mu.edu.iq

تاريخ الإرسال: 2022/04/ 09	تاريخ القبول: 2022/05/12	تاريخ النشر: 2022/05/15

Abstract

The phenomenon of location is one of the means of the grammatical lesson. Determining the type of word leads to understanding the location of its function in the sentence and its relationship to other words. Every word performs a specific function in the sentence in terms of meaning and action. The site may appear in the form of processors and directions inspired by the grammarians from its position in the context of the sentence, and what can change its place of grammatical functions, or of semantics, and it may be related to the syntax industry and its provisions, and the extent of that effect is known from the sentence, whether it is feminine, submission and delay Or the location of the word in the sentence.

Keywords: the location- the word- the language- the effect- the sentence

مُلخّص البحث

تُعدُّ ظاهرة الموقع من وسائل الدرس النحوي،وإنَّ تحديد نوع الكلمة يترتب عليه فهم موقع وظيفتها في الجملة وعلاقتها بالكلمات الأخرى،فكل كلمة تؤدي وظيفة معينة في الجملة من ناحية المعنى و العمل، فانت لا تفهم معنى الكلمة إلّا إذا استطعت أن تحدد موقع كل كلمة، فتأثير الموقع قد يظهر على صورة معالجات وتوجيهات استوحاها النحاة من موقعها في سياق الجملة، وما يمكن أنْ يؤدَّيه تغَيُّر مكانها من وظائف نحوية، أو من دلالات، وقد تكون لها صلة بصناعة النحو وأحكامه، وتعرّف على مدى ذلك الاثر من تأنيث وتقديم وتأخير وحذف سواء اكان للجملة ام لموقع الكلمة في الجملة.

الكلمات المفتاحية: موقع الكلمة في اللغة وأثرها في الجملة.

المقدمة

بسم الله الرحمن المنّان وصلاة والسلام على سيد الخلق والايمان محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

تُعدُّ ظاهرة الموقع من وسائل الدرس النحوي في توجيه بعض المسائل النحوية، اذ يؤثر موقع الكلمة في الجملة تأثيرا كبيرا على معنى الجملة سواء أكان موقعها مكانيا ام ماديا ام شكليا، فتأثير الموقع قد يظهر على صورة معالجات وتوجيهات استوحاها النحاة من موقع الكلمة في سياق الجملة، وما يمكن أنْ يؤدِّيه تغَيُّر مكانها من وظائف نحوية، أو من دلالات، وقد تكون لها صلة بصناعة النحو أو بقواعد هذه الصناعة وأحكامها.

وقد اختلف النحاة في مدى هذا التأثير في توجيه الجملة وتقسيمها وتحديد نوعها، إنَّ تحديد نوع الكلمة يترتب عليه فهم موقع وظيفتها في الجملة وعلاقتها بالكلمات الأخرى،فكل كلمة تؤدي وظيفة معينة في الجملة من ناحية المعنى ومن ناحية العمل النحوي، والكلمات في اللغة العربيّة ترتبط ارتباطاً خاصاً، فانت لا تفهم معنى الكلام العربي إلّا إذا استطعت أن تحدد حالة كل كلمة، وهو ما نسميه الإعراب والبناء، وكل كلمة لا تخرج عن حالة من هاتين الحالتين، فهي إمّا أن تكون مبنية وإمَّا أن تكون مُعربة، وليست هناك حالة ثالثة، كما أنَّ الكلمة لا تكون مبنية ومعربة في وقت واحد.

فعلم النحو لا يدرس أصوات الكلمات، ولا بنيتها، ولا دلالتها، وإنما يدرسها من حيث موقعها فهي جزء من كلام تؤدي فيه عملا معينا في علاقة بعضها ببعض، لذا يعد أهم خطوة في التحليل النحوي هي أن تحدد موقع الكلمة في الجملة وفهمك لها.

لذا كان موضوع بحثنا (اثر ظاهرة موقع الكلمة في الجملة) الذي تضمن مقدمة وتمهيد للتعريف بالموقع والكلمة والجملة ثم القسم الاول: اثر الموقع في توجيه الكلمة في الجملة، والقسم الثاني في انواع ذلك الاثر ثم نتائج البحث.

التمهيد:

1- تعريف الموقع

يعرّف الموقع لغة: هو من وَقَعَ عَلَى الشَّيْءِ وَمِنْهُ يَقَعُ وَقْعاً ووُقُوعاً، وَيُقَالُ: وقَع الشيءُ مَوْقِعَه، يُقَالُ لِكُلِّ آتٍ يُتَوَقَّعُ قَدْ وقَعَ الأَمْرُ كَقَوْلِكَ قَدْ جَاءَ الأَمرُ، وقَالَ: وأَمْكِنةٌ وُقُعٌ بَيِّنةُ الوَقاعةِ[1]، والموقع هو الموضع الذي يستقر فيه الطير[2].

أما المواقع اصطلاحا: هو مواطن علامات الأعراب عند النحاة، اما موقع الكلمة فهو الموطن والمحل،أو منفذها في المكتوب[3].

2- تعريف الكلمة

تعرف الْكَلِمَةُ لغة: بانها التي تَقَعُ عَلَى الْحَرْفِ الْوَاحِدِ مِنْ حُرُوفِ الْهِجَاءِ، وَتَقَعُ عَلَى لَفْظَةٍ مُؤَلَّفَةٍ مِنْ جَمَاعَةِ حروفٍ ذَاتِ مَعْنىً، وَتَقَعُ عَلَى قَصِيدَةٍ بِكَمَالِهَا وَخُطْبَةٍ بأَسْرِها[4]، وتَقُولُ: كَلَّمْتُهُ أُكَلِّمُهُ تَكْلِيمًا؛ وَهُوَ كَلِيمِي إِذَا كَلَّمَكَ أَوْ كَلَّمْتَهُ، ثُمَّ يَتَّسِعُونَ فَيُسَمُّونَ اللَّفْظَةَ الْوَاحِدَةَ الْمُفْهِمَةَ كَلِمَةً، وَالْقِصَّةَ كَلِمَةً، وَالْقَصِيدَةَ بِطُولِهَا كَلِمَةً، وَيَجْمَعُونَ الْكَلِمَةَ كَلِمَاتٍ وَكَلِمًا[5]، اذن هي لفظة واحدة أو مجموعة ألفاظ دالة على معنى قال تعالى: { تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ }[6] المراد: شهادة أن لا إله إلاّ الله" وأعطى له الكلمةَ: سمَح له أن يتحدَّث، واجتمعت كلمتُهم على كذا: اتّفقوا وغيرها[7]

اما اصطلاحا هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[8]،وهي اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية وتدل على معنى مفرد: أي جزئي، وتطلق "الكلمة لغة ويراد بها الكلام، فذاك مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه. ومثل قولهم: كلمة الشهادة، يريدون: لا إله إلا الله محمد رسول الله[9].

وقيل الْكَلِمَة هي قَول مُفْرد وَالْمرَاد بالْقَوْل اللَّفْظ الدل على معنى كَرجل وَفرس وَالْمرَاد بِاللَّفْظِ الصَّوْت الْمُشْتَمل على بعض الْحُرُوف سَوَاء دلّ على معنى كزيد أم لم يدل كديز مقلوب زيد وَقد تبيّن أَن كل قَول لفظ وَلَا ينعكس[10]،

3- تعريف الجملة

تعريف الجملة بانها((عبارة عن مركّب من كلمتين، أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى، سواءٌ أفاد كقولك: (زيد قام)، أم لم يفِد كقولك: (إنْ يكرمني) فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه، فتكون أعمَّ من (الكلام) مطلقا))[11]، وتتألف من ركنين رئيسين، هما المسند والمسند إليه، اللّذان يطلق عليهما النحاة مصطلح (العمدة) ولابدّ من وجودهما في الجملة لفظا أو تقديرا، وقد ذكرهما سيبويه في كتابه فقال: (((هذا باب المسند والمسند إليه) وهما مالايغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّمُ منه بُدًّا))[12]، وما خرج عن الإسناد والإضافة فهو في عرفهم (فَضْلة)، فالمقصود بمصطلحي (العمدة) و(الفضلة) أنّه لا يمكن أن يتألّف كلام من دون

عمدة مذكورة أو مقدّرة، في حين أنّه يمكن أن يتألّف من دون فَضْلة، فتقول (محمد قائم) و(سافر خالد)[13].

القسم الاول: اثر الموقع في توجيه الكلمة في الجملة

لقد اختلف النحاة في مدى اثر الموقع في توجيه الكلمة في الجملة وتقسيمها وتحديد نوعها، فقد جعل البصريون (الموقع) الذي يحتلُّه كلٌّ من الاسم والفعل عندما يشكّلان ركني الجملة الأساسَ في تقسيمها على جملتين رئيستين: اسمية وفعلية، فالجملة الاسمية: ما صُدِّرت باسم، والفعلية: ما كان صدرُها فعلا[14]، وينفردُ ابنُ هشام بجعل (الجملة الظرفية) وهي المصدَّرة عنده بظرف أو مجرور قسما ثالثا للجملة[15].

فلقد اهتم النحاة القدامى بالنظر إلى شكل الجملة، فكان (الموقع) عاملا معتبراً عندهم في تقسيمها، فتعاملوا مع الكلمة المتقدَّمة، سواء أكانت مسندا أم مسندا إليه، فإذا كانت اسما فالجملة اسمية، وإذا كانت فعلاً فالجملة فعلية، وقد اتّفق معظم اللغويّين المُحْدَثين مع ما ذهب إليه جمهور النحاة القدامى في تصنيف الجملة إلى اسمية وفعلية، ولكنّ نقطة الخلاف تركّزت في تحديد كلّ منهما، إذ يرى المستشرق برجستراسر أنّ الجملة الفعلية هي ما كان فيها المسند فعلا أو بمنزلة الفعل[16]،اما الدكتور المخزومي فذهب الى الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد أي يتصف فيها المسند اليه بالمسند اتّصافا متجدّداً يكون فيها المسند فعلا، لأنّ الفعل يدل على التجدّد، أَمَّا الجملة الاسمية فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت لأنه يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غيَر متجدّد فيكون فيها المسند اسمًا[17]، ويتَّضح من تحديدهما مراعاته جانب المعنى في المسند، لا موقعه أو ترتيبه.

لذا فجمهور المُحْدَثين قد أهملوا الموقع الذي تتخذه الكلمة في ركني الجملة، ونظروا إلى المسند فإن كان فعلا فالجملة فعلية، وإن كان اسما فهي اسمية تقدم المسند أم تأخر.

القسم الثاني انواع أثر الموقع في توجيه الكلمة في الجملة

إذا كان للموقع أثر في تقسيم الجملة وتحديدها، فإنّ ذلك يؤدي الى تغيير بعض الأحكام النحوية المعروفة بحسب قواعد النحو، وايجاد أحكام أو قواعد أخرى تتفق مع القواعد النحوية، والنظر في أثر ذلك على معنى الجملة، فمن الأحكام المعروفة لدى النحاة أنّ الفعل مع

فاعلـه كالكلمـة الواحـدة، أو كجـزء منـه[18]، ويضـربون لهـذا الحكـم أمثلـة عـدّة توضّـحه وترسّخه[19] ولمعرفة انواع الاثر الذي يُحدثه اختلاف الموقع في توجيه جملة الفعل والفاعل، وجملة المبتدأ والخبر، او شبه الجملة وغيرها.

اولا: اثر الموقع في توجيه جملة الفعل مع فاعله

1- أثر الموقع في التأنيث:

وهذا غير مطّردة إذ تضعُف بين الفعل والفاعل المؤنث إذا اتخذت كلمةٌ موقعاً متوسطاً بينهما، بأن فَصَلت احدهما عن الآخر، وكذلك إذا غادر الفاعل موقعه الأصيل المتأخر عن فعله ليتخذ موقعا متقدما عليه، ويشترك مع الموقع في إضعاف هذه العلاقة نوع التأنيث في الفاعل، أعني كونه مؤنثا تأنيثاً حقيقيًّا أَو مجازيّا اسما ظاهرا كان أو ضميراً ظاهرا أو مستترا، ففي ضوء ذلك كلّه يتحدّد وجوب تأنيث الفعل أو جوازه[20] فالفاعل إذا كان ظاهراً مؤنثا تأنيثا حقيقيا وجب إثبات تاء التأنيث في فعله نحو (قامت هندٌ)[21] اما اذا وقعت كلمة غير(إلاّ)، بين الفعل وفاعله أثّر موقعها في حكم تأنيثه فتحوّل من واجب إلى جائز، نحو:(قام اليومَ هندٌ)[22]، فيجوز أن نقول (قامت اليومَ هندٌ)، وإذا كان الفاصل(إلاّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور فيجب أن نقول (ما قام إلاَّ هند) و(وما طلع إلاّ الشمس) سواء في ذلك الفاعل الحقيقي التأنيث أم المجازي [23] ويجوز أن نقول:(طلع الشمس) من غير مطابقة في التأنيث، لأنّ الفاعل مؤنث مجازي ولكنّ اذا تغيَّر موقع (الشمس) بتقدمها على الفعل وجب تأنيثه نقول: (الشمس طلعت) لأنّ (الشمس) مؤنث وهي مبتدأ والفعل مؤنث في محل خبر و النحاة يوجبون المطابقة بين المبتدأ والخبر[24].

2- أثر الموقع في التقديم وتأخير:

حكم الفاعل التأخر عن عامله وجوبا[25]، تقول: (قام زيد) مؤخَّرًا المسند إليه (الفاعل)، ولا يجوز أن يتَّخذ موقعا متقدَّما على رافعه ويكون فاعل بل هو مبتدأً، عندما تقول: (زيد قام) فـ (زيد) مسند إليه (مبتدأ) لا (فاعل)، أَمَّا رتبة الفاعل فهي محفوظة عند البصريين فهم لا يجيزون تقدُّمَه على فعله، اما عند الكوفيين فغير محفوظة إذ يجيزون تقدُّمَه فـ (زيد) فاعل مقدَّم في (زيدٌ قام)[26]، ويشترك الموقع الذي يتخذه المسند إليه (الاسم الظاهر)، عندما يكون متأخَّرًا عن فعله، في حدوث أحكام نحوية عدّة، منها: أن يكون فاعلا او نائبا عن فاعله عند بناء الفعل للمجهول مع انتفاء مطابقة الفعل له في غير الإفراد، فتقول:(قام زيد) و(قام

الزيدان) و(قام الزيدون)[27]، او أنَّ تحقُقَ المطابقةِ بينهما على (لغة أكلوني البراغيث)[28]، نحو:(قاما الزيدان) و(قاموا الزيدون) و (قمن النسوة).

وتتحقُّق المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث (قامت هند) [29]، ويقوم موقع الفاعل المتوسط بين فعله والمفعول به بوظيفة تمييزه منه، عند انعدام الاعراب اللفظي، أعني: عندَ انتفاء الحركات الظاهرة وخلوّ الكلام من القرائن اللفظية والمعنوية، وذلك في نحو:(ضرب موسى عيسى)،فلا يجوز تأخير الفاعل (موسى) على المفعول به (عيسى) لئلاَّ يحصل التباس في أيّهما الفاعل وايّهما المفعول [30].

أَمَّا إذا وقع المسند إليه موقع متقدما على فعله، في نحو (زيد قام)، ترتبت على ذلك أحكام نحوية، منها تحوُّل الجملة من فعلية إلى اسمية لأَنَّ المسند إليه سيُعرَب مبتدأً، وليس فاعلا كذلك تتحول الجملة من فعلية بسيطة مقصودة لذاتها الى تركيب نحوي يضمّ جملتين: الاولى اسمية، توصف بأَنَّها كبرى (زيد قام)،(والثانية) فعلية وهي جملة (قام) مع فاعلها المستتر، التي توصف عندئذ بأنّها جملة غير مقصودة لذاتها[31]، لأنّها تشكَّل جزءاً متمّما لمعنى ذلك التركيب وبنائه،والخبر(قام) في ذلك التركيب سيكون محتفظا بموقعه المتأخر أصالة،فلا يجوز تغييره.

كما إن اثر موقع الكلمة يوجب المطابقة بين ركني الجملة الاسمية، اي بين المبتدأ والخبر إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فتقول: (زيد قام) و(الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) و(هند قامت) و (الهندانِ قامتا) و (الهندات قمْنَ).

نلحظ مِمَّا سبق مدى تأثير الموقع على(زيد)، في نحو (زيد قام)، فتقدّمه على الفعل غيّر محلّه الإعرابي، وكان له تأثيرا واعتبارا عند البصريين، فبعد أن كان فاعلا عند تأخره أصبح مبتدأً وتبع ذلك تغيّر في المعنى، بأن تحوّل من معنى الفاعلية إلى معنى الابتداء، أمّا من جهة بناء الجملة فقد تحوَّلت بتأثير موقع المسند إليه، من فعلية (قام زيد)، إلى اسمية (زيد قام)،أَمَّا الكوفيون فيرون هاتين الجملتين جملة واحدة سواء من جهة البناء النحوي أم من جهة المعنى، فـ (زيد) مسند إليه (فاعل) وهو مؤخر عن فعله أصالة،وفي الجملة الثانية لازال فاعلا، لكنَّه مقدَّم على فعله، فالجملة إذن فعلية بسيطة في الحالتين وعلى هذا فموقع (زيد) من الجملة، لم يؤثر عندهم في معناه الاعرابي، ولكن ترتّبت عليه دلالة بلاغية وهي العناية بالفاعل والاهتمام به من جرّاء التقديم.

3-اثر الموقع عند الحذف:

تُعدُّ ظاهرة الموقع من وسائل الدرس النحوي في توجيه بعض مسائل(نائب الفاعل) إذ قد يُحذَف الفاعل من الكلام، فينوب عنه ما هو صالحٌ للنيابة، من مفعول، أو مصدر،أو ظرف، أو جار ومجرور، وهنا يختلف النحاة في أيهما اولى الإنابة عن الفاعل من غيره، وينفرد الاخفش بإيلاء الموقع الذي يحتلُّه المفعول به، قُربًا من الفعل أو بُعدًا عنه، أهميةً في إقامتهِ مقامَ الفاعل فإن كان مُتَّخِذًا موقعا متصدَّرًا، أي: كونه أقرب إلى الفعل من غيره تعيّنت إنابته، وإنْ أخذ موقعا متأخراً بأن تقدم عليه غيره أصبحت إنابته جائزةً،لا واجبةً، فلا امتياز له فيها بعد أن تقدَّم عليه ما هو صالح أيضا ليكون نائبا عن الفاعل، أي: المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور، فعلى مذهبه يجب أن تقول في نحو (ضَرَب عمروٌ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير في داره):(ضُرِب زيدٌ ضَربا شديدا) و(يجوز) أن تقول في نحو(ضَرَب عمروٌ ضرباً شديداً زيداً): (ضُرِب ضَرباً شديداً زيدٌ) أو (ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيداً)[32].

ولم يكن للموقع أثر في راي نحاة البصرة او الكوفة، فالبصريون يرون أنه تتعين إقامة المفعول به ولا تجوز إقامة غيره مع وجوده،فيما يرى الكوفيون أنه تجوز إقامة غيره مع وجوده متقدَّمًا كان أم متأخَّرًا [33].

لان من علامات الاهتمام أو العناية بالمعنى المقصود هو الموقع المتقدّم للفظِهِ، وكذا الأَمر عندما يكون المفعولُ به هو الفاعلَ في المعنى، أو عندما يكونُ مُشترِكًا في إيجادِ الفعل، فهذا أَدعى لاتَّخاذهِ موقعًا متقدَّمًا قريبًا منه، ليقوم بوظيفة المُسندِ إليه أو المُتحدَّثِ عنه، وعلى وفق ذلك ربّما نستطيع فهم العلة في تعيّن إقامة المفعول به المُتقدَّم عندَ الأخفش، وإذا كان الفعل متعدِّيًا إلى أَكثر من مفعول واحد، وبُنِيَ للمجهول قام المفعولُ ذو الموقعِ الأَقربِ إليه بوظيفة أَمنِ اللَّبس وذلك بإنابته عن الفاعل وجوبا [34].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ ما ((ذكره النُّحاةُ في إنابة أيَّ المفعولين صحيح، غير أنّه ينبغي أَن لا ننسى أنّ ذلك بحسب المعنى، فقد تُنيبُ الأَوَّلَ أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض، فإنَّك تُقِيمُ مقامَ الفاعِلِ ما كان أَولى بالعنايةِ والاهتمام)) [35].

ثانيا- أثر الموقع في توجيه جملة المبتدأ والخبر

1- أثر الموقع في التَّقديمُ والتأخير

أما في حالة جملة المبتدأ والخبر قد يتغير موقع كلّ مِن رُكنيها تقديمًا أو تأخيرًا، فإذا لم يكن الخبرُ مِمَّا يجبُ تأخيره، أو مِمَّا يجبُ تقديمة جازَ التَّقديمُ والتأخير فيه، ولكن يصبح احتفاظُه

بمِوقعهِ المُتأخِّرِ واجبًا، ورتبتُه محفوظةً، إذا كان فعلاً مُسنَدًا إلى ضمير مستتر، نحو (زيد قام)، إذ إنّ تغييرَ موقعه، بأن يسبقَ المبتدأَ يُحدِثُ تداعياتٍ نحويَّةً كثيرة، وكذلك إذا تساوى مع المبتدأ أو تقارَبَ معَه تعريفًا أو تنكيرًا نحو (زيد أخوك) و (مُكافِحٌ أَمينٌ جنديٌّ مَجهولٌ)، فكلٌّ من(زيد) و (أخوك) معرفة صالحة لأَن تكونَ مبتدأً، وكلٌّ منِ النكرتين المخصوصتين (مكافح أمين) و (جنديّ مجهول) تصلحُ لأِن تُعرَبَ مبتدأً أيضا، ولذلك كان اتخاذ الخبرِ موقعًا متأخَّرًا واجبا، لكي يقومَ بوظيفةِ تمييز المبتدأ منه [36].

أثار النحاة القدامى والمحدثون جدلا في أحقية المعرفتين المتساويتين أو المتقاربتين في التعريف، وفي أحقية النكرتين إذا تساوتا في درجة الاقتراب من التعريف في أَن تَكُونَا المبتدأَ، فَمِنهم مَن استنَد إلى الموقع في تحديد الأحقيَّة، فالمُقَدَّمُ هو المبتدأ، سواء تساوت رتبةُ المعرفتينِ أَم اختلفتا، وبعضهم لم يعتدّ به فالمُقَدَّمُ يجوزُ أَن يكونَ مبتدأً أو خبرًا مطلقا، ومنهم من يرى أَنّ المبتدأَ ما كان أَعرفَ، أو كان معلومًا عندَ المُخاطَبِ، فإن كان المبتدأُ والخبرُ معلومينِ لديه لكنَّه جهل النسبةَ، فالعودةُ إلى الموقعِ كفيلةٌ بالتَّحديدِ، ذلك أَنَّ المُقَدَّم هو المبتدأ [37].

ويُستَثْنَى من هذه الأحكام، المعرفة (اسم الإشارة) المقرون بالتنبيه (ها)، مع معرفة أخرى، إذ يتعين أنْ يكونَ مبتدأً، لأَنَّ ما يدلُّ على التَّنبيهِ يقتضي أن تكون له الصدارة في الكلام فيبقى الخبر متأخرا وجوبا على وفق ذلك نحو(هذا أخي)، فإن كان ضمير الرفع المنفصل (انا) ركنا في الإسناد ووقع موقعا متوسطا بين حرف التنبيه واسم الإشارة أثّر موقعه في تغيّر المحل الأعرابي لها من كونها مبتدأ الى أن تكون خبراً لأن الضمير سيكون هو المبتدأ فتقول(ها أنا ذا) وقد سُمِع قليلا (هذا أنا)[38]، وهذا يعني أنّ اسم الإشارة في الجملة الأخيرة سيعود إلى محله الإعرابي الأول، أعني الابتداء مما يستلزم أن يكون الضمير خبرا مؤخرا وجوبا لانتفاء الفصل.

إنّ وجود قرائن الكلام يمنعُ التباسَ المبتدأ بالخبر اذا كانا معرفتين، ويُبِيحُ تبادلَ المواقع بينهما بحسب الدواعي، فإن خفيت فعندئذٍ التزامُ الترتيب أي: تقدُّم المبتدأ وتأخُّرُ الخبرُ لأنه سيكونُ الوسيلةَ الى تعيين كلّ منهما،لاتّساقِهِ مع أصل بناء جملة المبتدأ والخبر[39].

وللموقعِ اعتبارٌ في درس الكوفيين لمسألة تقديم الخبر، فهم يمنعونه مفرداً كان أم جملةً، لأنّ وقوعه متقدَّما سيؤدِّي عندهم إلى أَن يتقدّمَ ضميرُ الاسمِ على ظاهرة [40].

أما البصريون فقد استدلوا على مذهبهم في جواز تقديم الخبر، بدليل نقلي هو ورود شواهد فصيحة كثيرة من كلام العرب وأَشعارهم تثبت ذلك [41].

2-أثر الموقع في جواز الابتداء بالنكرة

لظاهرةِ الموقع الاثر الواضح في اعراب النكرة مبتدأ مؤخرا، فالأَصلُ في المبتدأ أن يكون معرفَة [42]، إلاّ أنَّه قد يأتي نكرة بشرط حصول الفائدة بها، فمن ذلك اتخاذ الخبر الجار والمجرور أو الظرف أو الجملة موقعاً متقدماً على النكرة ، نحو: (في الدار رجلٌ) و(عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ) و(قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ) [43]، فكلٌّ من (رجل) و(نَمِرَة) مبتدأٌ مؤخر، خبرُه ما تقدَّم عليه، والذي سوّغَ اعراب النكرات مبتدآت مؤخرة في هذه الجمل هو مواقع اخبارها المتقدَّمة، فضلا عن كون هذه الأخبار مختصَّةً، ودليلُ الاختصاص هنا صحَّةُ تحويل المجرور (الدار) و المضاف إليه (زيد) و المسند إليه (غلامه) إلى مبتدآت في جمل أخرى مستقلة [44]، فنقولَ: (الدَّارُ جميلةٌ) و (زيدٌ قائمٌ) و (عمرو غلامه قائم)، فيبدو الخبرُ وكأنَّه أَنابَ بموقعهِ الحادثِ عن المبتدأ النكرة في الإفادة، فالمعلوم أَنَّ المبتدأَ يُشترَطُ فيه التَّعريفُ، لأنّه المحكومُ عليه، إذ لا فائدةَ من الإخبارِ عن مجهول[45].

ويذكر بعضُ النحاة أنّ الخبَر يعدُ حُكمًا قد تقرَّرَ أَوَّلاً في ذهن المُخاطَبِ لكونه مقدَّما، ثم طُلِب له محكومٌ عليه أَيْ: مبتدأ، فحصلت الفائدةُ وإنْ كان نكرةً، وبسبب هذه العلَّةِ أَيضا جازَ عندَهم أَن يكونَ الفاعلُ نكرةً لأَنّ الفعلَ، وهو في حُكْمٌ المتقدَّمٌ عليه أَبَدًا [46].

ولم يرَ ابن هشام الأنصاري تأثيرا لموقع الخبر المتقدَّم في جواز الابتداء بالنكرة، بل المسوَّغُ عنده هو (اختصاصه) لكنّه نظر إلى موقعه المتقدَّم من جهةِ تأثيرِهِ في منعِ التباسهِ بالصِّفة [47]، وكذلك يجوز الابتداءُ بالنَّكرةِ إذا وقعت صدرًا لجملةِ الحال[48]، إذ إنَّ موقعها المتقدَّم في أَولِ هذه الجملة يؤهّلُها لتكونَ مبتدأً نحو: (قطعتُ الصحراءَ ودليلٌ يهديني) فالذي سوّغ أن يكون (دليل) مبتدأً، وقوعُه في أول الجملة الحالية[49].

ثُمّ إنّ الإخبار عن النكرة (المبتدأ) التي شكّلت أحد ركني جملة الحال لم يكن مقصودا لذاته بقدر مجيئه ليؤدِّي معنى آخر، وهو معنى الحال، وهذا المعنى الذي عبرّ عنه الصّبّان بأنّه يحقِّق (حصول الفائدة)، وذلك بِجَعْلِ نسبة جملة الحال قيدًا لما قبلها [50].

وعلى ذلك فإنّ القولَ:((إنّ الفاعل يختصُّ بالحكم المتقدَّم عليه [51] وهم، لأَنَّه إذا حصل تخصيصه بالحُكمِ فقط، كان بغير الحكم غيَر مخصَّص فتكون قد حكمتَ على الشيءِ قبلَ معرفتهِ)) [52]، وعلى ذلك فإنّ ضابطَ ((تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء أكانا معرفتين أم نكرتين مختصّتين بوجه أو نكرتين غير مختصّتين شيءٌ واحد: وهو عدمُ علمِ المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو عُلِم في المعرفة ذلك، كما لو عُلِم (قيام زيد) مثلا

فقلت:(زيدٌ قائمٌ) عُدَّ لغواً، ولو لم يكن يُعلَمُ كونُ رجلٍ مّا من الرجال قائمًا في الدار، جاز لك أنْ تقول:(رجلٌ قائمٌ في الدار) وإنّ لم تتخصَّص النكرةُ بوجه، وكذا تقول: (كوكبٌ آنقَضَّ السَّاعةَ)،وقال الله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرةٌ) [53]، وكذلك في الفاعل: لايجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: (قام زيد) ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: (قام في الدار رجلٌ))) [54]، وعلى وفق هذا الضابط الذي ذكره الرَّضِيُّ وفصَّلَ القولَ فيه، فإنَّه يصحُّ أن نقول في الجملة التي ذكرها أعني (قام في الدار رجل):(رجل قام في الدار) فيتحول (رجل) من كونه فاعلا في الجملة الاولى الى (مبتدأ) في الجملة الثانية فهو وإن كان نكرة إلاّ أنّه متّسق مع الضابط الذي وضعه وهو (عَدَمُ عِلم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه) فإن أُعْلِمَ المُخاطَبُ حصلت الفائدةُ،وتأسيسا على ذلك الضابط، وبناء على ما تقدّم، فإنّه ((إذا آنتفى هذا الفارقُ بين المبتدأ والفاعل، واصبح المسوَّغ لتنكيرهما معا هو حصول الفائدة، انهدم الأساس الذي أُبتُنِيَ عليه التّفريقُ بين الجملة الاسمية والفعلية وذلك لأَنَّ جملة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) إنْ حصلت بها الفائدة صحّت الجملة، وإن لم تحصل لم تصحّ، سواء أكانت الجملتان فعليتين، أم كانت الأولى اسميَّةً والثانيةُ فعليَّةً)) [55].

3- أثر الموقع في توجيه جملة الوصف المبتدأ

أجاز الكوفيون تقدم الوصف المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر في نحو(قائمٌ زيدٌ)،على أن يكون (قائم) مبتدأً لا خبرا مقدّما وأن يكون عاملا عمل الفعل فيرفع (زيد)على أنّه فاعل له سدّ مسدّ الخبر[56]،لا مبتدأٌ مؤخَّر، وهذا ما يراه الأخفش من البصريين أيضا [57]،ويستدلُّ على ذلك بقراءة من قرأ: (ودانيةٌ عليهم ظلالها) [58] برفع التّاء، فـ (دانية) عنده مبتدأ و(ظلالها): فاعل وقد سدَّ مسدَّ خبرِه [59]، فموقع الوصف المتقدّم في تلك الجملة ونحوها كان له أثران في توجيهه، (الأول): أنّه أثّر في تغيير مَحلهِ الاعرابي، من الخبر إلى مبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر،(وألآخر): أنّه سوَّغَ الابتداء به،لأنّه يحملُ معنى الفعل، والفعل وما كان في معناه في حكم النَّكرةِ كما هو معلوم.

أَمَّا عندَ البصريينَ فالوصفُ خبرٌ مقدَّمٌ إلاّ أن يكون مسبوقا بنفي أو استفهام فإن كان كذلك جاز فيه وجهان اعرابيان،(أحدهما): أن يكون الوصف خبرا مقدَّمًا و (زيد) مبتدأً مؤخَّرًا، (والآخر): أنّ يكون الوصف مبتدأً، و (زيد) فاعلاً أغنى عن الخبر[60]، وبهذا يكون الوصف

حاملا معنى الفعل، وإذا وقع فاصلٌ بينَ الوصفِ المُقدَّمِ والمرفوع المؤنّث الحقيقي الذي يليه، نحو(أحاضر القاضيَ امرأةٌ ؟)، كان لموقع هذا الفاصل الأثران الآتيان [61]:

(الأول): تحقُّق وجه اعرابي واحد وهو أن يكون الوصف مبتدأ، أما المرفوع فهو فاعل له أغنى عن الخبر.

(والآخر): بسبب انعدام حكم المطابقة في التأنيث، فلا وجه لإعراب الوصف خبرًا مقدَّمًا و(امرأةٌ) مبتدأً مؤخَّرًا، وقد ضعَّف النحاة إعراب الوصف المتقدِّمِ خبرًا مقدَّمًا في نحو قوله تعالى (أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم) [62] وذلك بسبب موقع المبتدأ(أنت) الذي فصل الوصف (أراغب) عن معموله (عن آلهتي)، إذ لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍّ[63]،وهو المبتدأ لأنَّه بالنسبة الى الخبر أجنبي[64]على رأي الجمهور[65].

وترجَّحَ إعرابُ الوصفِ مبتدأً، والمرفوعِ (أنت) فاعلاً له سدَّ مسدَّ الخبر[66]، لأنَّ الفاعل لا يُعَدُّ أجنبيًّا عن عامله [67]، فجاز أن يكون فاصلاً بين العامل وما تعلّقَ به.

وقد تعرّض الدرسُ النحوي لمسألة الوصف المتقدَّم الذي له مرفوع بعده إلى نقد بعض النحويين القدماء وكثير من الباحثين المُحْدَثين، فقال الاسترابادي فيه: ((والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول، فقالوا: . إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يُحذَف ويسدّ غيره مسدّه ولو تكلّفت له تقدير خبر لم يتأتَّ إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له فمن ثَمّ تمّ بفاعله كلاما، من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة ولهذا أيضا لا يصغّر ولا يوصَف ولا يُعرَّف ولا يثنّى ولا يُجمع إلاّ على لغة (أكلوني البراغيث)))[68]،

ويؤكد الدكتور علي جابر المنصوري فعليَّةَ الوصف هنا إذا احتلَّ موقعا متقدَّما من الجملة مع سبقه بنفي أو استفهام، ويُذَكِّرُ برأي الكوفيين عندما جعلوه قسيماً للماضي والمضارع، وأسموه (الفعل الدَّائم)[69].

إذن موقعُ الوصف المتقدَّم، المسبوق بنفي أو استفهام وجوبا عند البصريين وجوازا عند الكوفيين، له أَثَرٌ في تغيير حكمه الاعرابي، من خبر عندما يكون موقعه متأخرًا إلى مبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر عندما يتّخذ موقعا متقدَّمًا على المرفوع الذي بعده.

ثالثا: أثر الموقع في توجيه شبه الجملة

إنّ انتقال شبه الجملة،(الظرف بنوعيه) و(حرف الجر الأَصلي مع مجروره)، من موقعها الأصيل بوصفها خبراً في نحو (عمروٌ عندك) و(زيد في الدار) إلى موقع متقدم يؤدّي إلى حكم اعرابي جديد، ويجعلها عاملةً عملَ الفعلِ عند الكسائي والأَخفش[70]، فـ (عندك) مثلا في نحو(عندك عمروٌ) عمل الرَّفعَ في (عمرو) على أَنَّه فاعل، ومثل ذلك (عذابٌ) في نحو قوله تعالى: (ولهم عذابٌ عظيمٌ) [71]، فهو يرتفع بـ (لهم)، ((لأَنَّ (لهم) نابَ عن الفعل، أَلاَ ترى أَنَّ التقدير: وثبتَ لهم، فحُذِف (ثبتَ) وقام (لهم) مقامَه، والعملُ لِلظَّرفِ، لا للفعلِ)) [72].

ويُحْمَلُ الظَّرفُ المُتقدَّمُ عند الكوفيين على (الوصف) أو (الفعل الدائم) كما يسمُّونَه، فالظَّرفُ المتقدَّمُ يقومُ مقامَ الفعلِ قياما يَمتنعُ مَعهُ ذكرُ الفعلِ، فإذا كان الأمرُ كذلك نزلَ منزلةَ الفعلِ، وأُعرِبَ المرفوعُ بعدَهُ فاعلاً، سواء أَكانَ مُعتمَدًا على شيءٍ أَم واقعاً في سياق نفيٍ أو استفهام، أم لم يكن كذلك، وينبني رأي الكوفيين في هذا على رأيهم في امتناع تقديم الخبر، سواءٌ أَكانَ مفردًا أَم جملةً)) [73].

وعلى وفق تحديد بعض المحدثين للجملتين الاسمية والفعلية، تُعَدُّ جملة الظرف عند الدكتور المخزومي فعليَّةً عند اقتراب الظَّرفِ المُتقدَّم مِن معنى الفعل، كأن يعتمد على نفي أو استفهام، فإن لم يكن مُعتمِدًا عُدَّتْ في رأيه من قبيل الجملة الاسمية التي تقدم الخبر فيها[74].

في حين عدّها الدكتور فاضل صالح السامرائي، جملةً اسمية، سواء أكان الظَّرفُ معتمداً أَم لم يكن، واستدل على ما يقول بقبولها دخولَ بعض النواسخ عليها، وهو في هذا إنّما يتابعُ بعضَ القدماء، كالمبرّد والزجاجي في اعتدادهم بالجانب الاصطلاحي وبالصناعة النحوية في الاستدلال، لا بالواقع اللغوي الذي يقرُّه الاستعمال، فعنده أنَّ (زيدٌ) في نحو (أعندكَ زيدٌ ؟): ((مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ لا فاعلٌ، بدليل أنّه يصحُّ أن تدخل عليه النواسخ فتقول: (أَ إنَّ عندك زيداً ؟) ولو كان فاعلا لم يصحّ دخولُ (إنّ) عليه ولا انتصابه، وتقول: (أكانَ عندَكَ زيدٌ ؟) و(أَعندكَ كانَ زيدٌ ؟) و (أَعندي ظننتَ زيدًا ؟) فتدخل (كانَ) و(ظَنَّ) عليه مباشرة)) [75].

نتائج البحث

1- لقد اتّفق معظم اللغويّين المُحْدَثين مع ما ذهب إليه جمهور النحاة القدامى في تصنيف الجملة إلى اسمية وفعلية، ولكنّ نقطة الخلاف بينهما تركّزت في تحديد كلّ منهما فكان (الموقع) عاملا معتبراً عند النحاة القدامى، اما عند اللغويّين المُحْدَثين فكان تحديدهما مراعاته لجانب المعنى في المسند، لا موقعه أو ترتيبه.

2-عند البصريين تغيير موقع الكلمة في الجملة يؤدي الى تغيّر محلّها الإعرابي، ويتبع ذلك تغيير في المعنى، اما عند الكوفيين فلم يؤثر تغيير الموقع على المعنى الاعرابي، ولكن ترتّبت عليه دلالة بلاغية وهي العناية بالفاعل والاهتمام به من جرّاء التقديم.

3-إنّ وجود قرائن الكلام يمنعُ التباسَ المبتدأ بالخبر اذا كانا معرفتين، ويُبِيحُ تبادلَ المواقع بينهما بحسب الدواعي فإن خفيت فعندئذٍ التزامُ الترتيب.

4-نظر ابن هشام الأنصاري إلى تأثيرا موقع الخبر المتقدَّم في منعِ التباسهِ بالصَّفة وليس في جواز الابتداء بالنكرة

5-ان موقعُ الوصف المتقدَّم، المسبوق بنفي أو استفهام وجوبا عند البصريين وجوازا عند الكوفيين، له أَثَرٌ في تغيير حكمه الاعرابي.

الهوامش:

1. ينظر: لسان العرب مادة وقع
2. ينظر: مفردات غريب القران:528/2
3. ينظر: تكملة المعاجم العربية:83/11
4. ينظر: تهذيب اللغة:مادة:كلم:147/10، معجم مقاييس اللغة:كلم:131/5، لسان العرب:فصل الكاف: مادة كلم.
5. ينظر: معجم مقاييس اللغة:كلم:131/5. تهذيب اللغة:مادة:كلم:147/10
6. سورة ال عمران:64
7. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة:1954/3.
8. ينظر: كتاب التعريفات:185/1
9. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:36/1.

10. ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:11/1.
11. ينظر: التعريفات: 69، و(الكلام) عند جمهور النحاة تُشترط فيه الإفادة، فهو أَخَصُّ من (الجملة)، ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 33، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 490،وذهب بعضهم إلى أَنّ (الكلام) و(الجملة) مصطلحان لشيء واحد. ينظر: الخصائص:1 / 18، وشرح المفصّل: 1 / 18.
12. الكتاب:1/ 23 .
13. الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 7.
14. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 492، وشرح جمل الزجاجي:1 / 327.
15. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 492، و زاد الزمخشري الجملة الشرطية نحو (بكر إنْ تعطهِ يشكرْكَ) ينظر: شرح المفصل: 1 / 88. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:497، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني: 2 / 39.
16. ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 125.
17. ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 41- 42،وينظر الحوراني: نحو التيسير: 123.
18. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 479، والأشباه والنظائر في النحو: 2 / 78 – 79، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 / 515.
19. ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 78 – 79.
20. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 476، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:242-244.
21. ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 254، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 476.
22. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 477.
23. ينظر: المصدر نفسه.
24. ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 1 / 476 – 477، والفعل زمانه وأبنيته: 214.
25. ينظر: المقتضب: 4 / 128، والأصول في النحو: 1 / 81، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 78.
26. ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك:231، وحاشية الصبان على شرح الاشموني: 2/ 45، وإحياء النحو: 55.
27. ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 170.
28. وهي لغة قليلة ينسبها بعض النحاة إلى (طيء)، وبعضهم إلى (أزد شنوءة)، تتمّ على وفقها المطابقة في التثنية والجمع بين الفعل وفاعله. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 236، وإحياء النحو: 59.
29. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 242 . 243.
30. ينظر شرح الرضي على الكافية: 1 / 190.
31. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 33، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل:1 / 5.
32. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 509 . 511، وإرتشاف الضَّرَب من لسان العرب: 528 والبحر المحيط: 8 / 45.

33. تنظر: المصادر نفسها.
34. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 157.
35. معاني النحو: 2 / 500.
36. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 232، والنحو الوافي: 1 / 493.
37. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 2 / 451، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:1 / 332، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1 / 326.
38. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 332، والنحو الوافي 1 / 337، 498.
39. ينظر: النحو الوافي: 1 / 499 – 500.
40. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: (المسألة 9) 1 / 48 – 49، وشرح الرضي على الكافية 1 / 64، وشرح المفصَّل: 1 / 92.
41. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: (المسألة 9) 1 / 49.
42. ينظر: أسرار العربية: 69،و شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 1 / 216، وشرح التصريح على التوضيح: 1 / 168.
43. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 216، وشرح جمل الزجاجي: 1 / 323،وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 1 / 282.
44. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 1 / 212، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 324، والنحو الوافي: 1 / 487 (الهامش 1).
45. ينظر: شرح المفصل: 3 / 154، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة: 1 / 263.
46. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 231، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 1 / 216 (الهامش 2).
47. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 611، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:1/ 212، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 96.
48. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 212/1، يقصد الخضري أنّ تقديم الفعل باعتباره حكما على الفاعل يُعدّ علّة تامّة، أي: غير مفتقرة إلى علّة أخرى تكمل غرضها، وهو تجويز أن يكون الفاعل نكرة لأن تقديم الفعل عليه يجعله مختصّا، فيتّسق هذا مع كونه محكوما عليه لأنّ (المحكوم عليه) يقتضي أن يكون معرفة، أو قريبا منها بتخصيصه مثلا، وهذا على العكس من تقديم الخبر على المبتدأ النكرة، إذ إنّ تقديمه مفتقر إلى علّة أخرى، وهي كونه مختصا،ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 231، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 324.
49. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 613، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:1/ 282.
50. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 327.
51. يقصد بقوله (بالحكم المتقدَّم عليه): الفعلَ.
52. شرح الرضي على الكافية: 1 / 231.
53. سورة القيامة: 22.

54. شرح الرضي على الكافية: 1 / 231 – 232.
55. البحث النحوي عند الأصوليين: 254.
56. ينظر: شرح الرضي على الكافية: 226/1.
57. ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 323. وشرح الرضي على الكافية: 1 / 126.
58. سورة الإنسان: 14، وينظر: شواذ القراءات 496، والكشاف:197/4.
59. شرح جمل الزجاجي:1 / 323، وينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 90.
60. ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 1 / 158، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:1/ 90،وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 43، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1 / 309.
61. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 307.
62. سورة مريم: 46.
63. ينظر: الأصول في النحو: 2 / 246، ودراسات نقدية في النحو العربي: 155.
64. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:1/ 198، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:1/ 307.
65. ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: 1 / 256.
66. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 198، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:1/ 307.
67. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 198.
68. شرح الرضي على الكافية 1 / 225، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1 / 303.
69. ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 82، ونحو الفعل: 84، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو 238، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: 71 – 72.
70. ينظر: إعراب القرآن، للزجاج: 2 / 511.
71. سورة البقرة: 7.
72. إعراب القرآن، للزجاج: 2 / 511.
73. في النحو العربي نقد وتوجيه: 50 – 51.
74. ينظر: المرجع نفسه: 51.
75. الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 182.

المصادر:

- القرآن الكريم
- إبراهيم الأبياري، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت 311 هـ)، الهيأة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة 1963 م.
- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية1400 هـ.1980م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1937 م.
- - أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)،معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ- 1979م.

- أحمد عبد الستار الجواري:
- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، سنة: 1404 هـ - 1984 م.
- نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد1392 هـ - 1972م.
- أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ- 2008 م.
- بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت 686 هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مطبعة القدّيس جيور جيوس، بيروت 1312 هـ
- براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية،حقّقه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة 1929 م.
- بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت 769 هـ):
- شرح ابن عقيل على ألفيةابن مالك، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة،نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الرابعة عشرة1964م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1402 هـ - 1982 م.
- جار الله أبو القاسم محمد عمر الزمخشري (ت 538 هـ):
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
- المفصل في علم العربية، مطبعة التقدم مصر، سنة: 1323 هـ
- جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ):
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى 1420 هـ - 1999 م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، تحقيق، نهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد 1977 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م.
- جمال الدين بن منظور (ت 711 هـ)، لسان العرب ، دار صادر، بيروت 1955 م.
- جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت 761 هـ):
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية 1424 هـ- 2004 م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة 1962 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1972م.

- جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى:1422 هـ - 2001 م.

- الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)،المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية- دمشق بيروت، الطبعة: الأولى،1412 هـ

- خالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه: حاشية يس ابن زين الدين، (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، د. ت.

- رضي الدين شمس القراء أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري)، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت الطبعة الأولى1422 هـ - 2001 م.

- رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: 1300هـ)، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ 1- 8: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ 9- 10: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من 1979- 2000 م.

- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية 1977 م.

- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة السادسة 1979 م.

- عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الرابعة 1999 م.

- عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبو البركات الانباري (ت 577 هـ):

- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، سنة: 1380 هـ- 1961 م.

_ اسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق 1377 هـ - 1957 م.

- عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة مخيمر، القاهرة 1957 م.

- عبد الله بن يوسف بن حيان الاندلسي الغرناطي(ت 754 هـ):

- ارتشاف الضَّربِ من لسان العرب،تحقيق: مصطفى أحمد النّمّاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، الطبعة الأولى 1984 م.

- البحر المحيط، نشر مكتبة ومطبعة النصر الحديثة، السعودية، الرياض، د. ت.

- عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر الطبعة السادسة، سنة: 1974م.

- علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت 816 هـ)، التعريفات، تشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، مصر 1357 هـ - 1938 م.

- علي بن محمد بن عيسى الاشموني الشافعي(ت900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1375 هـ - 1955 م.

- علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي(ت 669 هـ)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: فوّاز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 1419 هـ -1998 م.

- على جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى1984.

- فاضل صالح السامرائي:

- معاني النحو، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر،الموصل، الطبعة الاولى، د. ت.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد 1419 هـ- 1998.

- فاضل مصطفى السّاقي، اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، المطبعة العالمية، القاهرة1390 هـ- 1970 م.

- محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

- محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت 688 هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران 1398 هـ- 1978 م.

- محمد بن سهل بن السّراج أبو بكر النحوي البغدادي(ت 316 هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1972 م.

- محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسني، مصر. د. ت.

- محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصّفا، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

- محمد بن مصطفى الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى1419 هـ - 1998م.

- محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة 1385 هـ- 1388 هـ.

- محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (في هامش شرح ابن عقيل)، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الرابعة عشرة 1964 م.

- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، بغداد1980م.
- مهدي المخزومي:
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1406 هـ - 1986 م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة الثانية 1964 م.
- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت 643 هـ)، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، القاهرة د.ت.